بـــيـــان

الجمهورية اللبنانية

تلقيـــه

كارولين زيادة

القائم بالأعمال بالوكالة

أمـــــام

الجمعية العامة

مؤتمر الأمم المتحدة لمراجعة التقدم المحقق في تطبيق برنامج العمل لمنع ومحاربة والقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في : ٢٠٠٦/٦/٢٦

Permanent Mission of Lebanon to the United Nations
866 United Nations Plaza, Suite 531, New York, New York 10017

السيد الرئيس،

أود بداية أن أتقدم بتهنئتكم لانتخابكم رئيساً لأعمال مؤتمر الأمم المتحدة لمراجعة التقدم المحقق في تطبيق برنامج العمل لمنع ومحاربة والقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة. كما أؤكد لكم بذل الجهود لإنجاح هذا المؤتمر .

السيد الرئيس،

أتى برنامج الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه ليعكس الإدراك الدولي لضرورة مواجهة هذه الآفة ، وشكل هذا الإعلان إطاراً شاملاً للتصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة ، واليوم وبعد مضي أربعة سنوات على صدور هذا الإعلان نجتمع في إطار مؤتمرنا هذا لنؤكد أن الاستحقاق الأكبر أمامنا اليوم في أن تنصب الجهود لإبقاء البرنامج على مساره واتخاذ الخطوات العملية للمضي في تطبيق البنود الواردة فيه خصوصا إن المشاورات التمهيدية لعقد مؤتمر المراجعة الأول ، من خلال الاجتماعات الإقليمية والاجتماعات التي تعقد كل سنتين، أكدت أنه لا يزال ثمة حاجة إلى بذل الكثير من الجهد لتنفيذ برنامج العمل .

إن توصل الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى اعتماد صك دولي لمساعدة الدول على وسم وتتبع الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة، وتنفيذ أحكامه من جانب الدول الأعضاء كافة أمر أساسي بغية مكافحة هذه الآفة التي لها انعكاسات اجتماعية اقتصادية وسياسية إنما لا بد من معالجة المسائل الأخرى كتحديد مسؤولية الدول المصنعة والسماسرة ومكافحة الآفات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومساعدة الدول التي عانت من النزاعات المسلحة للانتقال إلى المجتمع المدني بشكل سلمي .

السيد الرئيس،

يؤكد لبنان عدم امتلاكه أو تصنيعه أو تصديره أسلحة صغيرة أو خفيفة وأنه ليس بلد عبور لتجارة هذه الأسلحة. وقد قام على الصعيد الداخلي باعتماد التشريعات التي تخضع تجارة الأسلحة لتراخيص تمنع تحوير وجهة استعمالها أو وقوعها في أيدي فريق ثالث دون إذن . كما تمنع السلطات اللبنانية المختصة نقل الأسلحة التي يمكن استعمالها لانتهاك القانون الدولي الإنساني أو ارتكاب مجازر وجرائم ضد الإنسانية للإخلال بالتزامات ثنائية أو متعددة الأطراف ، أو لدعم أعمال إرهابية أو الجريمة المنظمة لذلك تم اتخاذ تدابير جدية لتعزيز إجراءات التفتيش والمراقبة على النقاط الحدودية عملاً بالقوانين والأنظمة المحلية واحتراماً للقانون الدولي في هذا المجال .

أما على الصعيد الدولي فقد وقّع لبنان على البروتوكول الإضافي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة وهو البروتوكول الإضافي للاتفاقية الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وهو يبلغ دورياً عن نفقاته العسكرية إلى صك الأمم المتحدة الموحد. عين لبنان نقطة اتصال وطنية ويعمل بالتنسيق الكامل مع الدول العربية لمكافحة هذه الآفة .

يرحب لبنان بالتوصل إلى صك دولي لتعريف وتعقب الأسلحة كما يدعم ما تم التوصل إليه في إعلان حنيف الصادر عن مؤتمر العنف المسلح والتنمية في ٧ حزيران ٢٠٠٦ .

ويؤيد لبنان مشروع ورقة العمل المقدمة من المجموعة العربية ويؤكد أن مؤتمر المراجعة لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ لا بد من أن يستند إلى عدد من المبادئ التي تم التوافق عليها كاحترام الحق الطبيعي للدول، فرادى وجماعات في الدفاع عن نفسها، وحق الشعوب في تقرير مصيرها وخاصة تلك التي تخضع للاحتلال الأجنبي .

ولا بد من وجود آلية جماعية تشمل كافة أنواع الأسلحة وأن تكون هذه الآلية شفافة قائمة على تعزيز التعاون والمساعدة التقنية .

يمثل مؤتمر المراجعة هذا فرصة للمضي في الحوار الهادف إلى تحقيق عدالة إنسانية بمعالجة ظاهرة عنيفة تطال المجتمعات في صميم كياناتها من أجل تحقيق مكاسب مادية لذلك لا بد من أن يتحول هذا المؤتمر إلى منصة تجتمع فيها النوايا الصادقة في سبيل بناء مستقبل آمن مزدهر ومستقر لاسيما في منطقة الشرق الأوسط التي تعاني ما تعانيه من الاحتلال الإسرائيلي والانتهاك اليومي لحقوق الإنسان والسيادة الوطنية ناهيك عن امتلاكها الأسلحة النووية المدمرة .

السيد الرئيس ،

نكرر حرصنا على العمل إيجابياً من أجل التوصل إلى توافق آراء وحلول جذرية لهذه الآفة الدولية .

شكراً السيد الرئيس